

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

8 شوال 1437 - 13 يوليو 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د. القحطاني يدعو وسائل الإعلام والتعليم للمساهمة بتوعية المواطنين حقوق الإنسان تتوعد من يسيء للآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالسجن عاماً والغرامة المالية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1518310>

الرياض - سعيد المبارك
توعدت جمعية حقوق الإنسان كل من يتعرض بالاساءة للحياة الشخصية لأي أحد من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالسجن لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، جاء ذلك في تغريدين نشرتهما الجمعية على حسابها الرسمي بتويتر.
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني أوضح أن الجمعية من باب التزامها بنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وتشجيعه على الالتزام بالأنظمة والقوانين، قامت بنشر الكتيبات والتغريدات وما في حكمها لمعرفة المجتمع ما قد يترتب على أفعالهم من بعض المخالفات والجرائم التي قد يقعون بها دون علم منهم، وأن الحاجة دعت لنشر توعية بذلك.
وأردف القحطاني أنه أصبح هناك تطبيق لبعض الأحكام من قبل بعض الجهات القضائية، وأن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بدأ لها تنظيم وعقوبات، مؤكداً بأن ظهور وسائل التواصل الحديثة التي وجدت إقبالاً شديداً من قبل المجتمع وبالأخص فئة الشباب، مع ظهور نوع من الجرائم التي ترتكب من خلال تلك الوسائل، أصبح الأمر يتطلب وجود نظام كنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي صدر بقرار ملكي عام 1428هـ.
وتابع القحطاني "البعض لا يعلم أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بدأ لها تنظيم وعقوبات، وأن الحاجة دعت لإيجاد نشر توعية، لذلك نأمل من قبل الجهات ذات العلاقة ووسائل الإعلام المختلفة والمدارس إيجاد توعية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، نظراً للإقبال الشديد من قبل الجميع على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، مما قد يعرض البعض للوقوع في بعض من المخالفات والجرائم وتطبيق العقوبة بحقهم مما قد يؤثر على مستقبلهم وما إلى ذلك."
وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قد نشرت على حسابها الرسمي بتويتر تغريدين، كشفت عن العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل شخص يقوم بالتمسك بالحياة الخاصة للأشخاص عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها والتشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات.

في لقاء مشترك مع إدارة سجون المنطقة الشرقية.. حقوق النزلاء على طاولة هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 8 شوال 1437هـ - 13 يوليو 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4146957>

عادل التركي-الدمام
قام وفد من فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بزيارة إلى إدارة سجون المنطقة، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الهيئة والجهات الحكومية والتعريف بأهمية ما تقوم به الهيئة وإبراز جهودها .
وأوضح مدير فرع الهيئة عبداللطيف بن عادي العتيبي في تصريح لـ «اليوم» أمس أنه جرى خلال الزيارة مناقشة وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بحقوق النزلاء، مؤكداً أن الهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة والمختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وجرى خلال الزيارة تناول بعض الموضوعات ذات الصلة التي تأتي في إطار تعزيز التعاون بين الأجهزة الحكومية بالإضافة إلى العلاقة بعمل الهيئة.
وأشار العتيبي إلى أن الهيئة تعنى بحماية حقوق الإنسان في المملكة وفقاً للمعايير الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء الأحكام الإسلامية، وأضاف: إنه كان في استقبال الوفد مدير عام إدارة سجون المنطقة الشرقية اللواء مساعد بن صلاب الرويلي وعدد من مسؤولي الإدارة، وفي ختام الزيارة تم تقديم درع تذكارية لمدير عام السجون بالمنطقة، ورافق مدير عام الفرع خلال اللقاء كل من مدير إدارة الرصد والمتابعة والتحقيق إبراهيم عسيري ومن إدارة العلاقات العامة عيسى الحسينان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تأييد أعضاء في الشورى إغلاق المحال المبكر... واقتراح الـ 7 بدلاً من الـ 9 مساءً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/16570799>

الرياض - سعاد الشمراني
أبدى أعضاء شورى تأييدهم الكامل لإعلان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عزمها تنفيذ قرار إغلاق المحال الساعة التاسعة مساءً، وجدوى ذلك من النواحي الاجتماعية والأمنية، بل إن أحد الأعضاء طالب بأن يتم الإغلاق قبل ذلك عند الساعة مساءً.

وطالب عضو الشورى الدكتور فهد جمعة بأن يتم إغلاق المحال الساعة السابعة مساءً بدلاً من التاسعة، على أن تفتح الساعة 8:30 صباحاً حتى الـ 7 مساءً والعمل 40 ساعة أسبوعياً بإجازة لمدة يومين. وقال: «مرة أخرى تحدٍ كبير، تواجهه المنشآت الصغيرة بتأقلمها مع القرارات الحكومية التي بعضها يصدر فجأة ويكون له تأثيرات سلبية على الهامش الربحي لتلك المنشآت، وأن عدم استقرار بيئة العمل نتيجة لطرح الكثير من السياسات مثل تلك التي تنظم سوق العمل على المدى القريب والمتوسط، مما يربك خطط الأعمال ويتسبب في خسارتها أو خروجها من السوق.»

ويضيف: «علينا أن ندرك أننا بلد نامٍ وغني، تعمل منشآته على استخدام عناصر الإنتاج الأساسية (رأس المال، والعمال، والأرض، والتنظيم، والتقنية) لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية نحو تقليص التكاليف وجني الأرباح، كما أن الوطن يعاني من ضيق فرص العمل المناسبة لرغبات أفراد، ولا خلاف لدينا على تقليص ساعات العمل ولكن من دون ذكر إجازة يومين، فذلك لا يؤدي إلى رفع كلفة العامل الأجنبي، الذي يعتبر ميزة نسبية لمعظم المنشآت في سوق لا تتوافر فيه العمالة بالنظام الجزئي كما في دول العالم.»

وأكد جمعة أن هذا القرار يحتاج أولاً إلى تمهيد الطريق بتنظيم أوقات العمل بشكل متكامل ليخدم الموظف والتاجر والمستهلك، وألا يكون نظاماً منقطعاً يضر أكثر مما ينفع، لذا يجب تحديد ساعات العمل في قطاع التجزئة لتكون من (8:30 صباحاً حتى الـ 7 مساءً يتخللها وقت الصلاة ووقت للغداء) على الفور، وأن يكون يوم الجمعة والسبت إجازة رسمية، ثانياً أن يتم العمل بالساعة فقط، بدلاً من الراتب الشهري حتى يتم إيجاد منافسة بين العاملين لتحديد إنتاجية أجر العامل في الساعة.

وأوضح عضو الشورى أن تطبيق العمل الجزئي أربع ساعات في اليوم يعطي العامل مرونة ووقتاً إضافياً بأجر أعلى لتحسين دخله ودعم المنشآت.

وأيد عضو لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد القحطاني إغلاق المحال التجارية الساعة التاسعة مساءً، إضافة إلى الترشيح في التوسع بافتتاح المحال التجارية، مستشهداً بإحصاء استند إليه الدكتور عبدالرحمن الزامل يقضي بأن هناك دكاناً لكل 17 مواطناً ومقيماً، وهذا الإحصاء قديم وربما زاد عن ذلك، والطامة الكبرى أن من يقوم على تشغيلها وافتتاحها عمالة وافدة لا يهتمها متى تفتح أو تغلق بل تود أن تعمل لـ 24 ساعة.

وأوضح القحطاني بأن موضوع الإغلاق في الوقت المذكور نوقش في أكثر من جهة، منها مجلس القوى العاملة سابقاً ودرس في اللجنة العليا للإصلاح الإداري، أما مجلس الشورى لم يدرس بالدورة الحالية، ومن المؤكد أنه نوقش في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وطالب القحطاني بإيجاد البدائل المناسبة التي يجد المواطن بديلاً مناسباً عن إغلاق المحال التجارية ليقضي وقته فيها خاصة في فصل الصيف.

وقال: «لا بد أن يتم النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، وهي بالتأكيد لم تغفل من الجهات التي درستها كذلك، ولا بد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن.»

من جهته، ذكر عضو لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى الدكتور فهد العنزي بأن هذا التنظيم له إيجابيات كثيرة منها تنظيم ضبط سلوك الناس، وترتيب أعمالهم باكراً، إضافة إلى تجنب السهر وتأجيل التسوق إلى ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى تقليل الازدحام وتوفير الطاقة والوقت.

وقال العنزي: «إن الوظائف في هذه المحال ستكون جاذبة للعاملين السعوديين لأن ساعات العمل ستكون أقل، مما يكون فرص توظيف الوظائف بشكل أكثر، ومن الناحية الاقتصادية سيكون هناك تخفيف كبير على استهلاك الطاقة، خاصة الكهرباء.»

وأضاف «أن هذا التنظيم سيسهم في خفض كلفة الرواتب لأنه ستكون هناك وظائف مسائية بشكل مكثف كما هو الحال الآن مما يشجع على عمل المرأة في المحال الكبرى، بالنظر إلى أنه لا يوجد دوام بعد الساعة التاسعة مساءً.» وتابع «من الناحية الأمنية سيؤدي إغلاق المحال إلى تنظيم السلوك العام وضبط التعدي على المحال، والتقليل من حوادث السرقة والسطو، خاصة التي تحدث عند ما تكون المحال مشرعة أبوابها في وقت متأخر من الليل، منوهاً بأنه لا يعني إغلاق كل المحال، وإنما تنظيم فتح بعض المحال على نظام المناوبة، لكل من البقالات، والصيدليات، ومحطات الوقود، مما يسهل مراقبة المحال لتخفيف عبء الدوريات الأمنية، ومضاعفة تركيز مهامها بمراقبة المحال المناوبة.»



«الشورى» أقر احتساب بدل الإعاشة والنقل للأفراد في راتب التقاعد الضباط الجامعيون يترقبون موافقة مجلس الوزراء تمديد خدماتهم لعشرة أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1518279>

الرياض - تقرير - عبدالسلام البلوي

أعوام ونصف العام مضت على إقرار مجلس الشورى تمديد السن التقاعدي "سنتين" للضباط من رتبة ملازم وحتى لواء، وتمديد خدمة الضباط الجامعيين تلقائياً بما يوازي أربع سنوات لخريجي التخصصات النظرية، وست سنوات للضباط المهندس والفني، وثمان سنوات للضباط الصيدلي، وعشر سنوات للضباط الطبيب، وتحتسب هذه المدة في معاش التقاعد وتستقطع عنها العائدات التقاعدية، ورفعته إلى رئيس مجلس الوزراء، وحسب التعديلات سيكون السن المقرر للتقاعد لرتبة الملازم 46 سنة، والملازم أول 48 سنة، النقيب 50، الرائد 52، المقدم 54، العقيد 56، العميد 58، اللواء 60 سنة، ونصت التعديلات على رفع سن التقاعد لمدة سنتين أو أكثر لكل رتبة للضباط بصفة عامة وتمديد خدمة الجامعيين من التخصصات السابقة، وأكد المجلس عبر لجنته الأمنية حينها أن رفع السن إجراء سوف تكون له آثار إيجابية كبيرة لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد العسكري، كما تسمح التعديلات بإبقاء الضباط في الخدمة لمدة سنتين بعد بلوغه السن المحددة للإحالة للتقاعد ويمكن تمديدتها إلى أربع سنوات فقط.

رفع السن إجراء له آثار إيجابية لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد وشملت التعديلات التي أقرها الشورى بناء على مقترح عضو الشورى السابق محمد فيصل أبو ساق، وزير الدولة الحالي لشؤون الشورى، المادة الثامنة من نظام التقاعد العسكري ليسوى المعاش التقاعدي للضباط على أساس جزء من خمسة وثلاثين جزءاً من راتب الضابط، وتعتبر التسوية للضباط على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه بدل الإعاشة والنقل، والبدلات الثابتة التالية لمن يستحقها بموجب النظام: بدل ركن، مكافأة تأهيل، علاوة طيران، علاوة البحرية، علاوة فنية، علاوة القيادة، وغيرها من العلاوات الثابتة وما يماثلها في القطاعات العسكرية الأخرى، على أن توضح اللائحة قوائم محددة بالعلاوات الثابتة في كل قطاع عسكري.

وتضمن قرار الشورى الموافقة على إضافة أربع سنوات لخدمة الأفراد من رتبة جندي وحتى رئيس الرقباء، وتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاقة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد .

سنتان إضافيتان لتقاعد الرتب من الملازم وحتى لواء وتعديلات ساوتهم بموظفي المدنية وأقر الشورى تسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من الراتب الأساس بدلاً من المعمول به حالياً وهو التسوية على أساس 35 جزءاً، وكذلك تسوية نسب التقاعد لرئيس الرقباء المرقى لضابط على حدة حيث نص التعديل على "إذا رقي رئيس الرقباء إلى رتبة ضابط فإنه يحال إلى التقاعد بعد إكماله خمس وثلاثين سنة من الخدمة أو بلوغه ستة وخمسين عاماً من العمر."

التعديلات كانت قد مرت بمناقشات ومداولات ورفض وتأييد منذ اقتراحها من د. محمد أبو ساق واستغرقت مرحلة الدراسة في اللجنة الأمنية ثم اللجنة الخاصة نحو سبع سنوات، وحزم المجلس عبر تقرير اللجنة الأمنية بأن إضافة بعض البدلات ضمن الراتب الأساس لرواتب الضباط يراعي عدم الإضرار بصندوق التقاعد العسكري أو تحميل الدولة تسوية المعاش التقاعدي لأن الاقتطاع مقابلها سيتم بشكل شهري، ويستفيد بالتالي المتقاعد عند تقاعده بزيادة معاشه وتحسين وضعه المعيشي نسبياً .

وفيما يتعلق برفع السن التقاعدي أكد المجلس على أن هناك توافقاً عاماً لدى المؤسسة العسكرية في الحاجة إلى تأخير سن التقاعد لمدة سنتين تقريباً في كل رتبة لمبررات صحية ومهنية واجتماعية، وشدد الشورى على أن في التمديد المشار إليه توازناً إيجابياً بين الحد الأعلى للخدمة العسكرية والسن المقررة لكل رتبة وهو توجه يحقق المصلحة العامة للجميع، كما أنه مطمئن بأن قراره بذلك جاء بعد استقراء لواقع العمل العسكري والحاجة إلى رفع سن التقاعد في سلم رتب الضباط. يذكر أن مجلس الشورى قد وافق على تعديلات أقرها مجلس الخدمة العسكرية في شعبان عام 1433 على نظامي خدمة الضباط والأفراد، واختصت بزيادة بدلات النقل والخطر والعدوى والتعويض بسبب العجز أو التقاعد للضباط والأفراد، وأكد المجلس أن التعديلات تصب في مصلحة الضباط والأفراد في القطاعات العسكرية، كما أنها ساوتهم بزملائهم موظفي الخدمة المدنية .

وأقر الشورى زيادة بدل النقل ورفع لجميع الرتب العسكرية ومساواتهم بالمراتب المدنية، وزيادة بدل العدوى والضرر للضباط من 300 إلى 750 ريالاً وبدل الخطر من 300 إلى 600 ريال للضباط الذين قد يتعرضون للخطر نتيجة طبيعة عملهم، وتم تحديد هذه الفئات، ومنهم أطقم الطائرات ماعدا الضباط الطيار، ومشغل الأسلحة لحصول كل منهما على علاوة 35 في المئة، واحتساب كل سنة في الطيران بسنة ونصف في التقاعد، وإعطائهما أقدمية سنة لرتبة ملازم أول ، وسنة لرتبة نقيب، كما أن النظام لا يجيز الجمع بين علاوتين لنفس العمل، ووافق الشورى على زيادة بدل العدوى للأفراد من 200 إلى 750 ريالاً ومساواتهم بزملائهم الضباط والمدنيين، وزيادة بدل الخطر لهم ليصبح 600 ريال بدلاً من 400 ليتساوا مع الضباط والمدنيين .

ومن الزيادات التي أقرها المجلس زيادة تعويضات الضباط والأفراد في حالة التقاعد بسبب العجز عن العمل أو بلوغ السن النظامي أو الوفاة من ثلاثة أشهر إلى 6 أشهر، ومعاملة الفريق أول معاملة مرتبة الوزير، ويعامل الفريق معاملة المرتبة الممتازة، ومعاملة اللواء معاملة المرتبة الخامسة عشرة، كما يصرف للعميد كبدل نقل شهري 1200 ريال وللعميد والمقدم والراند 900 ريال، وللنقيب وحتى الملازم 700 ريال .

وأكد المجلس حينها أن التعديلات المشار إليها تُعد نقلة نوعية فيما يُمنح للضباط والأفراد من علاوات، وإن هذه العلاوات جاءت لمساواة الرتب العسكرية فتمت مساواة الأفراد مع الضباط فيما يتعلق بعلاوة الضرر والعدوى وبدل الخطر مما يرفع من مرتبات الأفراد ويُحفزهم على العمل ويحقق العدالة في هذا المجال الهام للقطاعات العسكرية، مشدداً على أهمية هذه الزيادات للضباط والأفراد نظراً لطبيعة العمل في المجالات العسكرية وهي مهمة للأفراد بشكل خاص لما ستضيفه في زيادة رواتبهم أثناء الخدمة العسكرية، كما أن زيادة مكافآت نهاية الخدمة من ثلاثة رواتب فعلية إلى كامل الراتب بما فيه من علاوات وبدلات إلى 6 رواتب ستكون عاملاً مساعداً على الاستقرار المالي للمتقاعد ومساعدته على أعباء الحياة بعد تقاعده.

وزير العمل: رؤية المملكة 2030 ستوفر فرص عمل لائقة

ومجدية للشباب والشابات بسوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1518322>

الرياض - واس

استعرض وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. مفرج بن سعد الحقباني أمام وزراء العمل والتوظيف لدول مجموعة العشرين في بكين، رؤية المملكة 2030 وتطلعاتها الطموحة لضمان الازدهار المستمر للمملكة وتحقيق الرفاهية لشعبها، كما أطلق النسخة الثالثة من التقرير السنوي لسوق العمل السعودي والمقدم لدول مجموعة العشرين.

وأوضح خلال كلمته التي ألقاها أمس حول مستقبل توفير فرص التوظيف في المملكة أثناء الاجتماع الوزاري لوزراء العمل والتوظيف لدول مجموعة العشرين والمنعقد في بكين أن الرؤية ستوفر فرص توظيف مجدية لضمان الارتقاء بإنتاج وإنتاجية الشباب والشابات، كما سيتم العمل على تعزيز إشراك كافة شرائح المجتمع من الذكور والإناث والشباب وذوي الإعاقة في فرص التوظيف، مشيراً إلى أن عدداً من المبادرات والبرامج المبتكرة التي أطلقتها الوزارة لتشجع المشاركة الأوسع نطاقاً في التوظيف، وتمكين مشاركة الشباب والشابات في القطاع الخاص، مضيفاً أن من أولويات تحقيق الرؤية توظيف الداخلين الجدد لسوق العمل عبر تطوير عدد من المبادرات.

وتطرق د. الحقباني إلى جهود الوزارة في تعزيز مفهوم العمل عن بعد والاستفادة من التقنية الحديثة لتسهيل عمل المرأة، وتوفير فرص العمل اللائق، مضيفاً أن برامج العمل عن بعد ستوفر نحو 140 ألف وظيفة من أصل 1.2 مليون وظيفة سيتم توفيرها بناء على مستهدفات برنامج التحول الوطني بحلول عام 2020، والذي يجري تنفيذه حالياً بهدف التنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق أهداف الرؤية، لافتاً إلى أنه رغم تعدد المبادرات الوطنية إلا أنها متسقة ومتراصة مع بعضها من خلال استراتيجية شاملة تضمن التنسيق بينها وتسهيل تنفيذها وفق رؤية المملكة 2030، مؤكداً أن دمج وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة يسمى "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية"، يعد مواكبة للمتغيرات في مسيرة العمل، ومن أحدث الجهود في سبيل تنسيق خدمة المواطنين وجعل البرامج أكثر تأثيراً وكفاءة وإيجاد شبكة من الإجراءات التي تضمن الرعاية الاجتماعية والتنمية.

وأشار خلال كلمته إلى إنشاء هيئة لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، من أجل الحفاظ على توفير وظائف مستدامة في جميع أنحاء المملكة وتفعيل التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز المشاركة بينها لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة ومعالجة القضايا المشتركة، كما لفت د. الحقباني إلى إنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مبدأ ريادة الأعمال بين السعوديين والابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم ودعم القطاع وتنميته وفق أفضل الممارسات العالمية.



«كيف» تستعرض خبرة المملكة في دمج وتمكين ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/687526>

سلوى حمدي - الرياض

شاركت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض (كيف) في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية التربية بجامعة بنها في مصر بالتعاون مع مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، والذي يقام هذا العام تحت عنوان «دمج وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والمجتمع.. التحديات والممارسات». واستعرض المؤتمر أهم التجارب العربية والعالمية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والاستفادة منها، وقد مثل الجمعية في هذا المشاركة كل من عضو مجلس الشورى، ورئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور ناصر بن علي الموسى كضيف شرف.



«الشورى» يعمل في إجازته.. ويناقش أسعار تذاكر السعودية»

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847881.htm>

عبدالله آل هتيلة (الرياض)

أكد رئيس لجنة النقل والاتصالات في مجلس الشورى اللواء ناصر العتيبي لـ «عكاظ»، أنهم مستمرون في عملهم ووجودهم في المجلس، لمناقشة عدد من المواضيع المهمة المتعلقة بالجوانب التنموية التي تهتم الوطن والمواطن، لافتاً إلى «أنهم في حالة انعقاد دائم، وأن من يقولون إن أعضاء الشورى في إجازة جانبهم الصواب»، موضحاً أن العمل في الشورى متواصل، ويعقد اجتماعات، ويتواصل بشكل مستمر مع السكرتارية.

وبيّن أن اللجنة تناقش حالياً عدداً من الملفات الكبيرة من بينها سكك الحديد، والتأكيد على توسيع الشبكة في كافة أنحاء المملكة، وتوحيد العمل في الهيئة ليكون العمل جماعياً، خصوصاً بعد ربطها بوزارة النقل، موضحاً أن من بين المواضيع المطروحة للنقاش وضع الموانئ في المملكة على خلفية الزيارات التي تمت لبعضها، لافتاً إلى أن هناك خططاً لتنويع مصادر الدخل عن طريق الموانئ من خلال توسيع الأرصفة، وزيادة الحركة التجارية لتتوافق مع خطة التحول 2030 وبما يتماشى مع الخطط الإستراتيجية للدولة، وقال «لا بد أن تكون البنية التحتية في الموانئ مهياة من حيث الأرصفة، والرافعات الخاصة بالحاويات، والدخول للمعايير والتوسع في الجمارك وأرصفة الموانئ، لتتواءم مع الحركة التجارية الكبيرة مستقبلاً».

وكشف اللواء العتيبي، أن اللجنة طلبت عقد اجتماع مع المسؤولين في هيئة الموانئ لمناقشة كل المواضيع المطروحة، موضحاً أن اللجنة ناقشت عدداً من المواضيع المتعلقة بالخطوط السعودية بعد اجتماعات سابقة، لافتاً إلى تطوير مسار النقاش لرفع الدرجة الاستيعابية، وزيادة المقاعد، وتخفيض أسعار التذاكر، ومواضيع أخرى تتعلق بأداء الخطوط السعودية.

وتعليقاً على مطالبات الشورى بشبكة حديدية على مستوى المملكة، في وقت تعاني منه الشبكة الحالية بين الرياض والدمام من بعض المشكلات، قال: «الشبكة مضى عليها وقت طويل وأنشئت في عهد الملك عبدالعزيز لأغراض تجارية، إلا أن التطوير بدأ فيها إلى الأفضل»، مؤكداً أن «سكك الحديد القادمة ستتماشى مع آخر التطورات لنظيرتها العالمية، وستصبح متطورة كون المملكة تمثل قارة تضم مناطق مترامية الأطراف»، مضيفاً أن الجميع يعلمون أن هناك خطأ حديدياً سيربط الرياض بالقرىات ويعد من أكبر المشاريع، وستكون له محطات في المجمعة والقصيم وحائل وصولاً إلى القرىات، لافتاً إلى أن هذا الخط لن يكون مخصصاً للتعبين فقط وإنما سيخدم مجالات أخرى، إضافة إلى قطار الحرمين الشريفين الذي سيعمل قريباً، بعد أن صمم وفق أحدث شبكات السكك العالمية.

وطالب العتيبي بأن لا يكون النقد هو الوسيلة للمقترحين، لأن هناك من ينتقد وهو لا يعلم، وأنه يجب أن يكون النقد للإصلاح والمساهمة في البناء، موضحاً أن لجنة النقل والمواصلات وقفت على مشروع قطار الحرمين، ووجدت أنه من أفضل المسارات ويشتمل المشروع على أجود العربات، وقال: «أنتقد ما هو سيئ ولكن يجب أن نشيد بخطوات التطوير»، مضيفاً: «نعم هناك بعض الأجهزة لم تكن تعمل بالشكل المرضي، إلا أنها في الآونة الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً في الأداء أسهم في تلافي بعض أوجه القصور»، مبيناً أن اللجنة ستعقد اجتماعاً في غضون الأسبوع القادم لمناقشة بعض المواضيع.



الرياض: البحث عن 4 هاربات من 'الضيافة' .. طلبن مالا واختفين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847889.htm>

عيسى الشاماني (الرياض) أبلغ مصدر مسؤول في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية «عكاظ» أمس، أن دار الضيافة الاجتماعية للفتيات في الرياض نظمت رحلة ترفيهية لعدد من النزيلات أول أمس الاثنين إلى مركز ترفيهي شمالي الرياض، وعند وصولهن إلى الموقع تقدمت أربع فتيات لإحدى المشرفات وطلبن مبلغاً من المال ثم توارين عن الأنظار. وأضاف المصدر - الذي فضل عدم الإفصاح عن اسمه - بأن أعمار الفتيات الهاربات تتراوح ما بين 18 و 30 عاماً، وجميعهن وصلن إلى دار الضيافة خلال هذا العام، منهن فتاتان دخلتا الدار قبل شهر رمضان الماضي. وتابع المصدر أن مركز الضيافة التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الرياض يضم حالياً قرابة 11 نزيلة، بما فيهن الهاربات الأربع، وتجري دائماً محاولات للإصلاح بينهن وبين أسرهن، بعد انتهاء محكوميتهن ورفض أهاليهن تسلمهن. مبيناً أن الوزارة نجحت في إقناع عدد من الأسر في هذا الشأن.

ذهبن ولم يعدن طبقاً للمعلومات فإن الفتيات الأربع هربن من حديقة في الحمراء شمال العاصمة بعد أن توقفت الحافلة المقلة لهن في الموقع في حدود الساعة الثامنة والنصف مساء. طلبن من المشرفة الاجتماعية المصاحبة لهن مبلغاً بسيطاً من المال بهدف شراء احتياجات ومستلزمات وذهبن ولم يعدن!. وزاد المصدر لـ «عكاظ» أن المشرفة أبلغت المسؤولين في الدار عن الواقعة، وتم تقديم بلاغ في شرطة الحمراء. وعلمت «عكاظ»، أنه يجري حالياً التنسيق بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والأجهزة المختصة للكشف عن ملابسات الهروب. وتأتي الحادثة بعد أقل من عام عند هروب أربع فتيات من دار الضيافة في محافظة جدة في أكتوبر 2015، بعد أن قمن بكسر باب الطوارئ والهروب منتصف الليل، إلا أنه تم القبض عليهن. نزيلات لا سجينات

وأكد المصدر أن الفتيات المتواجدات في دار الضيافة غالبا ما يأتين بعد رفض أهاليهن استقبالهن، وقال إن حقوق الإنسان في المملكة ترفض بقاء الفتيات داخل الدار دون خروجهن، فالدار مكان للضيافة وليست سجنا، وبالتالي تقوم الوزارة بتنظيم خروجهن بضوابط معينة، كحضور بعض المناسبات أو الأعياد أو الذهاب للمستشفى. مبينا أن الوزارة لا تتعامل مع النزيلات كسجينات. وزارت «عكاظ» أمس، دار الضيافة الاجتماعية في الرياض، وحاولت التواصل مع المسؤولين في الدار، إلا أنه تعذر ذلك، وقالت مسؤولة في الدار، تحتفظ «عكاظ» باسمها، إنها لا تستطيع التحدث إعلاميا عن وضع الفتيات في الدار، لأنها غير مخولة بذلك. ويقع مركز الضيافة الاجتماعية في حي اليرموك شرق مدينة الرياض، وهو بناية مكونة من طابقين وملاصقة تماما لمبنى وحدة الحماية الاجتماعية، ومحاط بسور أبيض من الحديد المثقب. وتنقسم دار الرعاية الاجتماعية للفتيات إلى قسمين، مركز الاستقبال، والضيافة الاجتماعية، ويختص الأول باستقبال الفتيات المعرضات للانحراف وغالبا ما يتم تحويلهن عن طريق شرطة الأحداث - وزارة التعليم - ولي الأمر - الحدث نفسه - ضيافة الأحداث)، وتقوم الدار باتخاذ اللازم وبحث الحالة لحين عرضهن على هيئة رعاية الأحداث لاتخاذ القرار المناسب بشأنهن. وتختص الضيافة الاجتماعية، بإيواء الفتيات المعرضات للانحراف، والمنحرفات فعلا، بعد دراسة حالتها بمراكز الاستقبال ووضع خطة الرعاية المناسبة لكل منهن وذلك بناء على قرار هيئة رعاية الأحداث بإيداعهن بدار الضيافة الاجتماعية للفتيات، كما تنظم الدار بين فترة وأخرى نشاطات ترويجية للفتيات، وتتضمن الرحلات الخارجية والجولات الحرة والأنشطة الداخلية.



«العدل» - الأحوال الشخصية: لا يمنع «القاصر» من السفر إلا بدعوى قضائية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Con20160713847891.htm>

حسين هزاري (جدة)
رفضت وزارة العدل إجراء بلاغات الإذن بالسفر للمحضونين هاتفياً ووجهت باعتماد الإجراءات النظامية بما فيها التعاملات الإلكترونية، وأوضحت في تعميم وجهته لمحكمة الأحوال الشخصية: «أن الإذن بالسفر بالمحضون إلى الخارج حق لولي أمره، فلا يسوغ مصادرة حق في هذا الاستئذان إلا بحكم يصدر بعد مرافعة تجري وفقاً للمقتضى الشرعي والنظامي، وتعامل دعوى طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة الدعاوى المستعجلة، ويكون نظر الدعوى المستعجلة وفقاً لنظام المرافعات الشرعية والحكم فيها مشمول بالنفاذ المعجل، وأن تبليغ الخصوم الصحيح المنتج لآثاره هو ما كان وفقاً للمواد السابقة من نظام المرافعات الشرعية ولوائحه، وليس منه التبليغ الهاتفي من النظام قيدت جواز تدوين بيانات التبليغات إلكترونياً، ليكون لها حكم المحررات المكتوبة، بموافقة لنظام التعاملات الإلكترونية، والتبليغ بالاتصال الهاتفي، لا يتوافق معه لعدم توافر الصفات والشروط والضمانات المنصوص عليها في النظام ولائحته.»

بطالتنا اختيارية وإجبارية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1518358>

راشد محمد الفوزان

عاد الحديث عن تحديد ساعات العمل، ووزارة العمل تعمل ورش عمل أو دراسات حول ذلك، وهذا الموضوع له من الزمن ما يكفي لو كان هناك تجربة لمدة سنة لكي يمر عليها كل مراحل وتغيرات السنة، شتاء وصيف، دراسة وامتحانات وعطل، رمضان وأعياد وغيرها، حتى يمكن الحكم على التجربة، لماذا هي قرارات نافذة بدون مرحلة تجربة؟ فهي خيارات صعبة لظروفنا الاجتماعية وحياتنا وطقسنا، رأيي الشخصي ذكرته مرارا وهو يجب تحديد ساعات العمل وفق صيغة لا تتجاوز 9 مساء أو 10 مساء على أكثر تقدير، حين ننظر للقطاع الخاص وقطاع التجزئة تحديداً، أنه بحاجة إلى مليون وظيفة واعتقد الرقم الحقيقي هو 2 مليون وظيفة لأن ما يحدث اليوم هو عمل متواصل «للمقيم الأجبي» فلديه الاستعداد للعمل 10 أو 12 ساعة أو أكثر فهو ليس كالمواطن الذي الذي لديه حياة اجتماعية وأسرة ومنزل، وقد يكون لديه مسؤوليات أكبر أشمل، أما المقيم ماذا لديه؟ !وهو من أتى غالبا بدون أي رأس مال، ويمارس العمل التجاري «بتستر» وللأسف المتستر هو مواطن وليس غيره. حين أقول مليوني وظيفة بالقطاع الخاص لأن العمل أساسا يقوم على 8 ساعات فحين يكون هناك «شفتين» للعمل أو مقارب لهذا سيكون أنت بحاجة إلى موظفين، فكل محل تجاري يحتاج مثلا 4 موظفين سيضطر إلى تشغيل 8 موظفين لأنه شفتي عمل وليس بشفت واحد بنظام اليوم يعمل 10 أو 12 ساعة، هذا يحتاج إلى تنظيم وإعادة نظر كليا لسوق العمل، وأولها تحديد ساعات العمل، وإن فشل، إذا علينا توطين بنظام الشفتين لكل مواطن 8 ساعات، وهذا ما يزيد تكلفة على التاجر، فهل الأسعار ستظل كما هي ؟ لا بالطبع.

هذا بجانب الرجل، ماذا عن جانب المرأة وقطاع التجزئة؟! ودورها بالقطاع الخاص أو قطاع التجزئة؟؟ معاناة فهي لا تجد وسيلة نقل، ولا حماية كافية بمكان العمل، ولا ثقافة قبول أحيانا، ولا رواتب مجدية فهي تصرف على السائق برواتبها وخلافه، وسوق العمل ضخم هنا للعمل، فلماذا لا يوسع عمل المرأة بقطاع التجزئة، وهي الأكثر بطالة بنسب تفوق 30% وليس كالشباب المليء بالفرص لديه وهو يختار بطالته لأن فرص العمل متوفرة وكبيرة، لكنه يختار، وهذا عكس المرأة التي لا خيارات واسعة لديها، وهذا ما يجعلنا في حالة تعطيل قوى عاملة نحن بحاجة لها، وهذا ضروري جدا، قبول العمل للمرأة في قطاع التجزئة وأهميته، قطاع التجزئة يحتاج بنية تحتية كاملة لكي تقوم... سنكمل.

الإسكان .. حلول في الميدان ومشكلات في الإجراءات

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/07/13/article_1069975.html

كلمة الاقتصادية

منذ بدأت مشكلة الإسكان في الظهور ونحن نبحث عن حل صحيح لها، كان الحديث دائما عن عدم وجود مؤسسة مستقلة تهتم بهذا الشأن فتم إنشاء هيئة الإسكان ثم تحولت إلى وزارة، واستمر الحديث عن الإجراءات الإدارية كأساس لحل هذه المشكلة، فتم ضم صندوق التنمية العقارية للوزارة، ثم تم إلحاق جميع الأراضي المملوكة للأمانات والبلديات المخصصة لمنح الأراضي لوزارة الإسكان، وتم تخصيص مليارات من الريالات للمشاريع، ومع ذلك لم يزل الموضوع يقبع تحت مشكلة الإجراءات الإدارية. فقد أكدت وزارة الإسكان أن منتج أرض وقرض في الرياض قد تأخر تنفيذ صرف القروض لأكثر من 2200 مواطن تم منحهم أراضي في الرياض منذ العام الماضي، بسبب الإجراءات الإدارية. ومن الصعب فهم كيف أن منح الأرض لم يواجه مشكلة إدارية بينما منح القرض واجه هذه المشكلة رغم أن المشروع يضع نفسه تحت عنوان أرض وقرض والواو هنا للمعية أي أن الأرض معها قرض فوري .

الإجراءات الإدارية هي مشكلة الوزارة منذ نشأتها، وبينما تسابق الوزارة الزمن في الإعلان عن المشاريع إلا أن تنفيذها يواجه عقبات كثيرة جميعها إدارية كما يبدو من تصريحات الوزارة، فالأراضي موجودة بحكم نقل ملكيتها من الأمانات للوزارة والأموال متوافرة بحكم المليارات التي خصصت للوزارة أو بحجم السيولة المتوافرة للبنوك للقرض المعجل أو غيره من التسهيلات التي يمكن للوزارة استخدامها. ففي تصريح لـ "الاقتصادية" قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الإسكان، إن الوزارة تقوم حاليا بإعداد آلية لصرف قروض برنامج أرض وقرض، ومن ضمنها أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المختصة وتحديد (مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، و"سمة"، .. إلخ) لأغراض فتح حسابات للممنوحين أراضي، وعند انتهاء هذه الآلية سيتم التواصل مع المواطنين لصرف هذه القروض. هنا نعود من جديد لمسألة الإجراءات، فالوزارة منذ إعلان مشاريعها وهي تستقبل طلبات دعم السكن وكما تصرح الوزارة بأن هذه الإجراءات تشمل مرحلة الطلب والتسجيل وذلك عن طريق بوابة الدعم السكني "إسكان"، يليها مرحلة الاستحقاق والأولية بعد اكتمال تقديم الطلب وتلقيه، حيث تبدأ مرحلة التحقق من صحة البيانات المدرجة في الطلب عن طريق تدقيقها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ثم يتم إبلاغ المستحقين للدعم السكني بناء على آخر البيانات الموجودة لدى وزارة الإسكان. فكيف يتم تخصيص أرض لشخص ممنوع من فتح حساب في مؤسسة النقد، أو لم يقم بذلك من قبل، وما علاقة "سمة" وهل كان شرط منح الأرض عدم وجود تعثر سابق مع أي بنك؟ وهنا سنعود إلى المربع الأول، وهو تدخل الاختصاص، وأن قرارات وزارة الإسكان ليست نهائية، بل هناك من يستطيع منع أي مواطن من أخذ القرض والسكن .

الوزارة - كما يتضح من تصريحاتها - تعمل في الميدان بطريقة صحيحة وسريعة لكنها تعمل في الإجراءات الإدارية بطريقة غير متوازنة، بل متأخرة نوعا ما، فكما صرحت الوزارة في مشروع الأرض والقرض بأن المشروع المراد تسليمه للمستحقين في الرياض، بلغ 2242 قطعة أرض تم الانتهاء من توفير بنية تحتية ملائمة لإقامة المشاريع السكنية عليها، من صرف صحي ومشاريع كهرباء ومياه، وأصبح المشروع جاهزا لبناء أول وحدة سكنية، إلا أن تأخر صرف القروض منع المستفيدين من بدء البناء. وتأخر القرض هذا كما فهمنا ليس بسبب عدم توافر المخصصات فالدولة رعاها الله وفرت المبلغ، بل هي مشكلة فحص أوراق من قبل جهات أخرى.



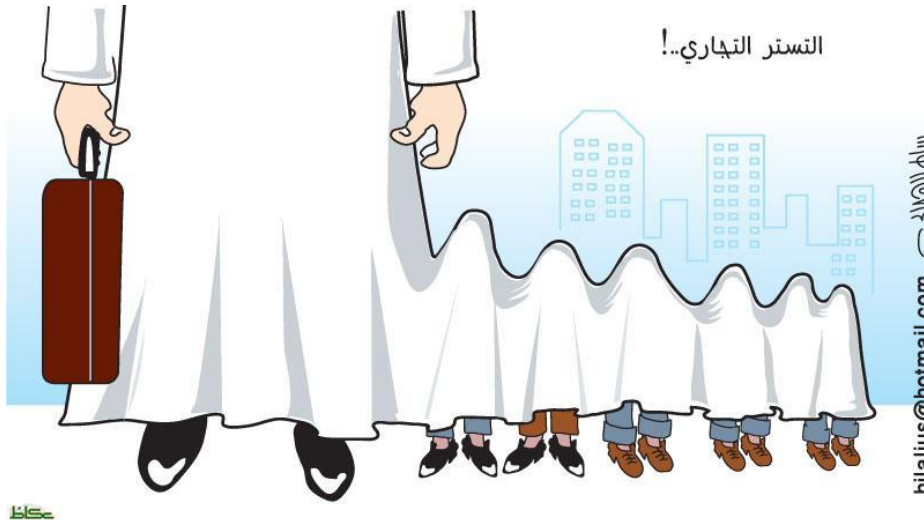
كاريكاتير



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعة
8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو
2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/16569938>



www.okaz.com.sa
عكاظ
نابض الحفrique

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة
8 شوال 1437 هـ - 13 يوليو
2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160713/Cartoon201607136989.htm>